

شم النسيم بلا بحر في ظل سيطرة العسكر على الشواطئ بمصر



الأحد 12 أبريل 2026 08:00 م

دخلت احتفالات شم النسيم هذا العام في مدينتي رأس البر وجمصة تحت عنوان واضح لا يحتاج إلى تأويل، وهو السماح بالتنزه ومنع السباحة بالكامل. وجاء القرار قبل عيد الاثنيين 13 أبريل في وقت تستعد فيه آلاف الأسر المصرية للخروج إلى الشواطئ مع ارتفاع الحرارة النسبي، لكن السلطات المحلية اختارت إغلاق البحر فعليًا أمام الزوار بحجة عدم بدء الموسم الصيفي وعدم توافر أبراج المراقبة أو فرق الإنقاذ على الشواطئ.

وتكشف هذه الإجراءات أن الدولة لم تدخل المناسبة بخطة تشغيل كاملة للشواطئ بقدر ما دخلتها بخطة منع وتحذير وتحميل للمواطن مسؤولية أي مخالفة. كما توضح الوقائع أن الشواطئ بقيت خارج نطاق التشغيل الرسمي رغم توقع الإقبال الكثيف في مناسبة سنوية معروفة سلفًا، وهو ما حوّل يوم العيد من مناسبة عامة يفترض أن تستقبل الزوار بخدمات جاهزة إلى مناسبة مقيدة بقرارات احترازية صارمة فرضتها هشاشة الاستعدادات أكثر مما فرضتها رفاهية الوقاية.

جاءت التعليمات الرسمية متشددة ومباشرة، إذ ناشدت الوحدة المحلية في رأس البر الزوار عدم النزول إلى البحر نهائيًا، وأوضحت أن الشاطئ لا يضم حاليًا أبراج مراقبة أو فرق إنقاذ لأن موسم الصيف لم يبدأ رسميًا بعد. وفي الوقت نفسه، أعلنت رئاسة مدينة جمصة أن الشاطئ مغلق إغلاقًا تامًا خلال شم النسيم، وأن أي نزول إلى المياه يقع على المسؤولية الشخصية الكاملة للمخالف. ثم عززت محافظة دمياط هذا الاتجاه بإعلان خطة لتأمين الشواطئ المغلقة والتنسيق مع شركة إنقاذ للتواجد احتياطيًا مع التهديد بإجراءات قانونية ضد المخالفين. وتظهر هذه الصياغات أن الرسالة الأساسية لم تكن فتح الشاطئ بصورة منظمة وآمنة، بل منع النزول أصلًا لأن الإدارة المحلية لم تستكمل بعد مقومات التشغيل الطبيعي التي يفترض وجودها قبل استقبال هذا الحجم من الزوار.

قرار المنع يكشف غياب الجاهزية قبل يوم معروف سلفًا

اتجهت السلطات في رأس البر أولاً إلى إصدار تنبيه مباشر يطالب الزوار بالالتزام الكامل بالتعليمات وعدم النزول إلى المياه. وربطت الوحدة المحلية هذا القرار بعدم وجود أبراج مراقبة وعدم وجود فرق إنقاذ على الشواطئ في الوقت الراهن. وبذلك لم تعد المشكلة في سلوك الزوار وحده، بل ظهرت أيضًا في أن مدينة ساحلية تستقبل الزحام الموسمي لم تدخل يوم شم النسيم وهي مجهزة بخدمات إنقاذ أساسية يفترض أن تكون حاضرة مع أي فتح منظم للشاطئ.

ثم انتقلت الصورة نفسها إلى جمصة، حيث أعلنت رئاسة المدينة إغلاق الشاطئ إغلاقًا كاملًا ومنع النزول إلى مياه البحر منعًا باتًا. وأضافت الرئاسة أن أي شخص ينزل إلى المياه بعد هذا القرار يتحمل مسؤوليته الشخصية الكاملة. ويكشف هذا الإعلان أن الإدارة المحلية اختارت أقصى درجات الغلق بدلًا من التشغيل المقيد أو المرهلي، وهو ما يعكس أن الجهة المسؤولة لم تعتبر نفسها قادرة على تأمين الشاطئ في يوم تتوقع فيه إقبالًا جماهيريًا معروفًا سلفًا.

وفي هذا السياق، قالت الدكتورة منار غانم عضو المركز الإعلامي بهيئة الأرصاد الجوية إن الصيف لم يبدأ رسميًا بعد، وإن الفترة الحالية ما تزال ضمن فصل الربيع الذي يشهد تقلبات جوية سريعة ونشاطًا ملحوظًا في الرياح. وأضافت أن قرار منع النزول إلى البحر لا يعتمد على حالة الطقس العامة وحدها، بل يرتبط أيضًا بارتفاع الأمواج وسرعة الرياح وحركة التيارات المائية. ويعني هذا التفسير أن المنع لم يصدر بسبب الحرارة فقط، بل بسبب تقييم ميداني لعناصر خطورة لا يراها المواطن بسهولة من على اليابسة.

الأرصاد والمناخ يؤكدان أن الخطر في البحر لا على الشاطئ

بعد ذلك جاء التفسير الفني من خبراء الطقس والمناخ ليؤكد أن استقرار الجو فوق اليابسة لا يعني أمان البحر. وقالت منار غانم إن التعليمات الصادرة عن إدارات الشواطئ تأتي في إطار الحفاظ على سلامة المواطنين لأن اضطراب الأمواج قد لا يكون واضحًا لغير

المتخصصين كما شددت على ضرورة الالتزام بتحذيرات الجهات المختصة وعدم النزول إلى المياه عند رفع الرايات التحذيرية وبهذا المعنى، فإن منطق القرار الرسمي يستند إلى فصل واضح بين أجواء التنزه المقبولة وبين أجواء السباحة غير الآمنة

ثم دعم الدكتور علي قطب أستاذ المناخ بجامعة الزقازيق هذا الاتجاه عندما أوضح أن نشاط الرياح يرفع الأمواج ويضطرب معه سطح المياه والتيارات البحرية، وأضاف أن النزول إلى البحر في مثل هذه الأجواء قد يكون خطراً حتى إذا بدا الطقس مستقرًا على الشاطئ وربط قطب بين قرار المنع وبين تقييم دقيق لحالة الأمواج وسرعة الرياح لا بمجرد النظر إلى درجات الحرارة، ويظهر هذا التقدير أن الخطر هنا ليس انطباعًا إداريًا عامًا، بل نتيجة مباشرة لقراءة فنية لحالة البحر

وفي الإطار نفسه، قال الدكتور عمرو زكريا حموضة رئيس مركز الحد من المخاطر بالمركز القومي لعلوم البحار بالإسكندرية إن الطقس والضغط الجوي يؤثران على حركة الأمواج والتيارات البحرية، وإن ما يبدو هدوءًا للبعوض قد يخفي تيارات خطيرة في مناطق البحر المفتوح وتفيد هذه الشهادة العلمية بأن أي قرار يخص السباحة لا يجب أن يبنى على الإحساس العام بالجو، بل على مؤشرات مائية وفنية تتعلق بسلامة الحركة داخل البحر نفسه

منع السباحة لا يعني الإدارة من سؤال الاستعداد المبكر

بعد ثبوت عناصر الخطورة، يبقى سؤال الإدارة حاضرًا لأن شم النسيم ليس مناسبة مفاجئة حتى تفاجأ بها المدن الساحلية في الساعات الأخيرة فالسلطات كانت تعرف موعد العيد، وكانت تعرف أيضًا أن ارتفاع الحرارة في أبريل يدفع المواطنين إلى الشواطئ، ومع ذلك دخلت المناسبة في رأس البر وجمصة بشواطئ خارج التشغيل وبخدمات إنقاذ غير مكتملة ولذلك بدا القرار دفاعيًا أكثر منه تنظيميًا، لأن المنع جاء بدلًا عن جاهزية كان يفترض العمل عليها قبل يوم الإقبال لا خلاله

ثم إن محافظة دمياط عندما تحدثت عن التنسيق مع شركة إنقاذ للتواجد احتياطيًا مع استمرار إغلاق الشاطئ، فإنها أقرت ضمناً بأن خطر الطوارئ قائم رغم المنع وهذا الإقرار يؤكد أن الإغلاق لم يبلغ الحاجة إلى الاستعداد، بل كشف أن الاستعداد جاء في صورة احتياط بعد قرار المنع لا في صورة تشغيل محكم يتيح للمواطن الاستمتاع بالشاطئ ضمن ضوابط سلامة واضحة وبذلك انتقل العبء كله تقريبًا إلى الزائر الذي يُطلب منه الطاعة الكاملة تحت تهديد الخطر والمسؤولية الفردية

وفي هذا السياق، يكتسب تحذير خبير السلامة المائية الدكتور محمد سلامة أهمية إضافية، إذ قال في تصريحات منشورة سابقًا إن الثقة الزائدة بالنفس أحد أسباب حوادث الغرق، وقدّم نصائح مرتبطة بتجنب تيار السحب في البحار ورغم أن هذه التصريحات ليست صادرة عن ملف شم النسيم نفسه، فإنها تدعم المنطق الوقائي للمنع من جهة، وتكشف من جهة أخرى أن التوعية المسبقة والإنقاذ الجاهز كانا يجب أن يكونا جزءًا من إدارة الشاطئ لا مجرد ملحق متأخر عند لحظة الإغلاق

لهذا كله، لا يبدو قرار منع السباحة في رأس البر وجمصة مجرد إجراء موسمي بسيط، بل يبدو نتيجة مباشرة لاجتماع عاملين واضحين هما اضطراب البحر من ناحية، وعدم اكتمال تجهيز الشواطئ من ناحية أخرى وعندما تُفتح المدينة للتنزه وتُغلق مياهها بالكامل أمام الناس في يوم عيد معروف سلفًا، فإن الرسالة التي تصل إلى المواطن تكون أكثر حدة من مجرد تحذير صحي، لأنها تكشف أن الإدارة اختارت الحل الأسهل وهو المنع الكامل بدلًا من الجاهزية الكاملة

وهكذا دخل شم النسيم هذا العام على شواطئ مصر الشمالية بوجهه الأكثر تضييقًا، حيث سُمح للناس بالمشي على الرمال وحُظر عليهم دخول البحر تحت لافتات التحذير والخطر والمسؤولية الشخصية وتوضح الوقائع أن الخطر البحري حقيقي وأن تحذيرات الخبراء ليست شكلية، لكن الوقائع نفسها تقول أيضًا إن مدناً ساحلية تستقبل العيد كل عام كان يجب أن تصل إلى هذا اليوم وهي أقدر على التنظيم والإنقاذ والتشغيل الآمن وبين حق الدولة في الوقاية وحق الناس في خدمة عامة جاهزة، ظهر العجز الإداري مرة أخرى بوصفه الطرف الذي يدفع المواطن ثمنه في النهاية